بعدما وصلت النسبة 11.5 في المئة فقط من إجمالي سكان الكويت

«الشال»: سوء إدارة مشروع «التطعيم» سبب تكاليف مالية واقتصادية «لا يفترض دفعها»

■ متطلبات الإصلاح باتت مصيرية ولاتزال ممكنة ولكن ليس من قبل إدارة عاجزة

■ قانون «دعم وضمان تمويل البنوك المحلية للعملاء المتضررين» يخفض التكلفة المحتملة على الخزينة العامة إلى حدودها الدنيا

أوضح تقرير «الشال» الاقتصادي الأسبوعي أن وزير المالية ذكر في رده على سؤال نيابي بأن 21 % من مرافق شركة «المشروعات السياحية» غير مستغلة أو حولها نزاعات قضائية، ويضيف بأن معظم مرافق الشركة تعاني من القدم والتهالك بما يتطلب إعادة النظر في النموذج التجاري والتشغيلي لها. ومنذ نوفمبر 2012، تناوب على إدارة شركة «الخطوط الجوية الكويتية» 5 مجالس إدارات خلال 8 سنوات ونصف، أي بمعدل أقل من سنتين لكل مجلس إدارة، وخلال تلك الفترة هددت مطارات أوروبية بوقف هبوط طائرات الشركة فيها، وهددت شركات تأمين بوقف بوليصات تأمينها، وإشترطت الولايات المتحدة الأمريكية هبوط طائراتها في إيرلندا لإعادة تفتيشها قبل مواصلة رحلتها إلى أمريكا. وفي شئون إدارة جائحة «كورونا»، ورغم الفريق الخلوق والمنظم القائم مباشرة على عمليات التطعيم والمعالج لإصاباتها، فشلت الكويت الصغيرة في بلوغ مستويات التطعيم لديها مستوى مُرض وكان بحدود 11.5 % من إجمالي السكان في منتصف الأسبوع الفائت. تلك النسبة في الإمارات بلغت 75 % وللبحرين 40 %، ولقطر 22 %، ولذلك التخلف تكاليف مالية واقتصادية لا يفترض دفعها لو تمت إدارة مشروع التطعيم بكفاءة.

ما سبق مجرد أمثلة صغيرة وقليلة، وبعيداً عن الأزمات المزمنة مثل التعليم والنفط والفساد، وحتى الشأن السياسي، تلك تمثل نماذج على قدرات الفريق الحكومي، وهو الفريق المناط به هذه المرة العبور الآمن ببلد لم يتعد إنجاز إدارته العامة على مدى نصف قرن من الزمن، سوى توزيع أصل النفط بعد تحويله إلى نقد. الآن، لم يعد هناك خلاف على أن عصر النفط إلى أفول، وأن البلد سيلحق مصير شركة «المشروعات السياحية» وشركة «الخطوط الجوية الكويتية» إن إستمر نهج الإدارة العامة على حاله، ومن المستحيل أن تطلب من فريق لا يعرف سوى ذلك النهج، واستمراره مرتبط باستمرار نفس النهج، أن يحقق إصلاحاً مالياً واقتصادياً جراحيا.

الأمر ليس فيه خصومة سياسية أو شخصية، متطلبات الإصلاح باتت مصيرية، ولازالت ممكنة، ولكن، ليس من قبل إدارة تعجز عن فهم متطلبات إصلاح شركة. تكلفة الإصلاح الجذري باتت أعلى، وفرص نجاحه باتت أقل، ولكنه لازال ممكنا، والبداية، لابد وأن تكون بإطفاء حريق المالية العامة، ولن يتحقق ذلك من دون برنامج مالي يضمن خفضاً لمستوى النفقات العامة ويضمن عدم المساس المباشر أو غير المباشر بحجم إحتياطي الأجيال القادمة. لقد بلغ الوضع المالي في البلد مستوى مزر، إلى الدرجة التي بات يردد فيها الإعلام تقرير لبنك «أوف أمريكا» الأسبوع الفائت، يطمئننا بأن الكويت لن تشكو من شح السيولة حتى الربع الثالث من العام الجاري، وحتى ذلك، ليس بسبب جهد ولو متواضع قامت به الإدارة العامة، وإنما بسبب ارتفاع مؤقت لأسعار النفط.

الوضع الحالي في البلد في غاية الخطورة، فالحكومة على استعداد للتضحية بكل شيء من أجل ضمان استمرارها، بينما المطلوب في مثل هذه الظروف هو حكومة تضحي بكل شيء شاملاً استمرارها من أجل ضمان استقرار واستمرار البلد. وعندما تفطن متأخرة، بأن نموذج أعمالها لا يعمل، وحال البلد بات مثل حال شركة «المشروعات السياحية» أو شركة « الخطوط الجوية الكويتية»، يكون زمن الإصلاح قد فات، والعاقبة سوف يتحملها 99 % من مواطني هذا البلد الطيب.

دعم وضمان تمويل البنوك المحلية

تنوي الحكومة تقديم مشروع قانون تحت مسمى دعم وضمان تمويل البنوك المحلية للعملاء المتضررين من تداعيات أزمة فيروس «كورونا»، ومشروع القانون من (21) مادة وهدفه الحد من التداعيات المالية والاقتصادية المحتملة جراء أزمة «كوفيد19-». والدعم والضمان المقصود ليس دعماً مباشراً، وإنما جملة من المتطلبات التي تقوم بها البنوك الدائنة للمشروعات القائمة بتصنيفاتها المختلفة، ويقتصر دور الحكومة فيها على وظيفتين، الأولى، هي حماية الشركات المليئة من الإفلاس بما يعنيه من وقف انتقال الأزمة إلى القطاع المصرفي، والثانية، هي تعويض جزئي ومؤجل لفاقد الفائدة، أو التعثر النهائي.

بشكل عام، يبدو المشروع معد بشكل مهني، غرضه خفض التكلفة على المالية العامة إلى حدودها الدنيا، وأدنى من أي مشروع مماثل على مستوى العالم والجوار، وخفض التداعيات الاقتصادية للجائحة بحماية القطاع المصرفي الذي تضمن الحكومة ودائعه منذ 13 عاما. يعيبه، تعريفات مادته الأولى للمشروعات، وهي تعريفات كمية وليست نوعية، فالتعريف من أجل تصنيف حجم المشروعات يشمل حجم العمالة من دون تمييزها فيما إذا كانت عمالة مواطنة، والتعريف يشمل العائد كرقم من دون تمييز لأهمية السلعة أو الخدمة التي يقدمها.

من ميزات القانون، أنه ينص على دعم المشروع المليء كما في نهاية عام 2019، أي أنّ البنك أو الدولة لن يخسرا أموالاً لإنقاذ ما لا يمكن إنقاذه، ومشاكله سابقة لتداعيات الجائحة. ومنح التمويل للعميل المتضرر يتم بعد دراسة البنك لإحتياجاته ومخاطره، أي يتحقق بقرار محترف وليس قرار سياسي، وإستخدام تلك الأموال ينحصر في الإحتياجات التي منح من أجلها فقط وبالتعاون مع كل البنوك المقرضة. وتكلفة التمويل محددة وموحدة ولا تتعدى 1 % فوق سعر الخصم، وحدود التكلفة على الخزانة العامة هي تكلفة التمويل للسنة الأولى، ثم تتمايز حتى السنة الرابعة بإنحياز أكبر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وفي حال تعثر عميل بعد ذلك، تضمن الخزينة العامة 80 % من أصل الدين، والغرض من القانون هو استباق تعثر العملاء وانتقال الأزمة إلى القطاع المصرفي بما يخفض التكلفة المحتملة على الخزينة العامة إلى حدودها الدنيا.

وبشكل عام، وخلاف لسيل المشروعات والمقترحات الشعبوية، وضمنها 11 مشروع ومعظمها شعبوي كارثي «للجنة الشئون المالية والإقتصادية» بمجلس الأمة رهاناً من أجل انتخابات قادمة، يبدو أنه مشروع معد بشكل محترف، خطواته محددة، وأهدافه واضحة، ولاشك أن هناك أضرار غير محسوبة تسبب بها فترات الحظر الجزئي الأخيرة، ولا بأس من قيام فريق محترف غير سياسي بدراسة تلك الحالات الإستثنائية. تلك هي دعوة لتحييد السياسيين عن تقديم مشروعاتهم الشعبوية واحتمال استجابة الحكومة لها، والبديل هو الركون إلى فرق مختصة محترفة لتوليها، لأن الوطن بات في خطر حقيقي، والأمثلة البائسة كثيرة حولنا.

تقرير المتابعة الشهري للإدارة المالية للدولة

تشير وزارة المالية في تقرير المتابعة الشهري للإدارة المالية للدولة لغاية نهاية شهر فبراير 2021 والمنشور على موقعها الإلكتروني، إلى أن جملة الإيرادات المحصلة حتى نهاية الشهر الحادي عشر من السنة المالية الحالية 2021/2020 بلغت نحو 8.863 مليار دينار كويتي، أو أعلى بما نسبته نحو 18.1 % عن جملة الإيرادات المقدرة للسنة المالية الحالية بكاملها والبالغة نحو 7.503 مليار دينار كويتي.

وفي التفاصيل، بلغت الإيرادات النفطية الفعلية حتى 2021/02/28 نحو 7.649 مليار دينار كويتي أو أعلى بما نسبته نحو 35.9 % عن مستوى الإيرادات النفطية المقدرة للسنة المالية الحالية بكاملها والبالغة نحو 5.628 مليار دينار كويتي، وبما نسبته نحو 86.3 % من جملة الإيرادات المحصلة. وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي نحو 41.6 دولار أمريكي للشهور الإحدى عشر الأولى من السنة المالية الحالية 2021/2020. وتم تحصيل ما قيمته نحو 1.213 مليار دينار كويتي إيرادات غير نفطية خلال الفترة نفسها وبمعدل شهري بلغ نحو 110.317 مليون دينار كويتي، بينما كان المقدر في الموازنة للسنة المالية الحالية بكاملها نحو 1.874 مليار دينار كويتي، أي أن المحقق إن إستمر عند هذا المستوى، سيكون أدنى للسنة المالية الحالية بكاملها بنحو 550.544 مليون دينار كويتي عن ذلك المقدر.

وكانت اعتمادات المصروفات للسنة المالية الحالية قد قدرت بنحو 21.555 مليار دينار كويتي، وصرف فعليا -طبقا للنشرة- حتى 2021/02/28 نحو 11.783 مليار دينار كويتي وتم الإلتزام بنحو 3.035 مليار دينار كويتي وباتت في حكم المصروف، لتصبح جملة المصروفات -الفعلية وما في حكمها- نحو 14.817 مليار دينار كويتي، وبلغ المعدل الشهري للمصروفات وما في حكمها نحو 1.347 مليار دينار كويتي. ورغم أن النشرة تذهب إلى خلاصة مؤداها أن الموازنة في نهاية الشهر الحادي عشر من السنة المالية الحالية قد سجلت عجزاً بلغ نحو 5.955 مليار دينار كويتي، إلا أننا نرغب في نشره من دون النصح باعتماده. ورقم العجز في الحساب الختامي للسنة المالية والمتبقي منها شهر واحد سوف يعتمد على الوفر في المصروفات إن تحقق.

نتائج بيت التمويل الكويتي 2020

أعلن بيت التمويل الكويتي نتائج أعماله للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، والتي تشير إلى أن صافي ربح البنك (بعد خصم الضرائب) قد بلغ نحو 184.2 مليون دينار كويتي، منخفضاً بنحو 77.6 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 29.6 % مقارنة بنحو 261.8 مليون دينار كويتي في عام 2019. ويعود الانخفاض في صافي أرباح البنك، إلى ارتفاع جملة المخصصات بنحو 87.2 مليون دينار كويتي أو بنسبة 44.3 %، إضافة إلى انخفاض الربح التشغيلي بنحو 10.6 مليون دينار كويتي أو بنسبة 2.1 % مقارنة مع عام 2019. ويعرض الرسم البياني التالي التطور في مستوى الأرباح الخاصة لمساهمي البنك خلال الفترة 2008-2020:

وفي التفاصيل، انخفض إجمالي الإيرادات التشغيلية بنحو 18.8 مليون دينار كويتي أي نحو 2.3 %، وصولاً إلى نحو 795.6 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 814.4 مليون دينار كويتي، جانب كبير من الانخفاض جاء من بند صافي إيرادات استثمار الذي حقق خسائر بنحو 6.4 مليون دينار كويتي مقارنة بإيرادات بنحو 130.2 مليون دينار كويتي، أي منخفضاً بنحو 136.7 مليون دينار كويتي وبنحو 104.9 %. بينما ارتفع بند صافي إيرادات التمويل بنحو 84 مليون دينار كويتي أو بنسبة 15.8 %، ليصل إلى 614.2 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 530.2 مليون دينار كويتي في نهاية عام 2019.

وانخفضت جملة المصروفات التشغيلية بالمطلق بقيمة أقل من انخفاض جملة الإيرادات التشغيلية، إذ انخفضت بنحو 8.2 مليون دينار كويتي أو نحو 2.7 % وصولا إلى نحو 296 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 304.2 مليون دينار كويتي. تحقق ذلك نتيجة انخفاض بند تكاليف موظفين وبند استهلاك وإطفاء بما مجمله 10.5 مليون دينار كويتي، بينما ارتفع بند مصروفات عمومية وإدارية بنحو 2.3 مليون دينار كويتي. وارتفع إجمالي المخصصات بنحو 87.2 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 44.3 % كما أسلفنا وصولاً إلى نحو 284.1 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 196.9 مليون دينار كويتي، وهذا يفسر انخفاض هامش صافي الربح إلى نحو 23.2 % مقارنة بنحو 32.1 %.

وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الموجودات قد سجل ارتفاعاً بلغ قدره 2.111 مليار دينار كويتي ونسبته 10.9 %، ليصل إلى نحو 21.502 مليار دينار كويتي مقابل نحو 19.391 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2019. حيث ارتفع بند مدينو تمويل بنحو 1.274 مليار دينار كويتي أو بنسبة 13.4 %، ليصل إلى 10.748 مليار دينار كويتي (50 % من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 9.474 مليار دينار كويتي (48.9 % من إجمالي الموجودات)، وبلغت نسبة مدينو تمويل إلى إجمالي الودائع نحو 57.8 % مقارنة مع نحو 58.1 %. وارتفع أيضاً، بند نقد وأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية بنحو 580.7 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 30.4 %، وصولاً إلى نحو 2.491 مليار دينار كويتي (11.6 % من إجمالي الموجودات) مقارنة بما قيمته 1.910 مليار دينار كويتي (9.9 % من إجمالي الموجودات).

وسجل إجمالي مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) ارتفاعاً بلغت قيمته 2.253 مليار دينار كويتي ونسبته 13.1 %، ليصل إلى نحو 19.401 مليار دينار كويتي بعد أن كان نحو 17.147 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2019. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 90.2 % مقارنة بنحو 88.4 % في عام 2019.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية إلى أن جميع مؤشرات ربحية البنك قد سجلت انخفاضاً مقارنة مع عام 2019، إذ انخفض مؤشر العائد على معدل رأسمال البنك (ROC) ليصل إلى نحو 25.1 % بعد أن كان عند نحو 39.3 %. وانخفض مؤشر العائد على معدل موجودات البنك (ROA) ليصل إلى نحو 0.9 % بعد أن كان عند 1.4 %. وانخفض أيضاً، مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) ليصل إلى نحو 7.4 % قياساً بنحو 12.7 %. وتراجعت ربحية السهم الخاصة بمساهمي البنك (EPS) إلى نحو 19.52 فلساً مقارنة بنحو 33.12 فلساً. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ ربحية السهم الواحد (P/E)نحو 34.7 ضعف مقارنة بنحو 24.5 ضعف نتيجة انخفاض ربحية السهم الواحد (EPS)بنحو 41.1 % مقابل انخفاضاً نسبياً أقل لسعر السهم السوقي وبنحو 16.5 %. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية (P/B)) نحو 2.47 ضعف مقارنة بنحو 2.52 ضعف.

وأعلن البنك نيته توزيع أرباح نقدية بنسبة 10 % من القيمة الإسمية للسهم أي ما يعادل 10 فلس لكل سهم وتوزيع 10 % أسهم منحة، وهذا يعني أن السهم حقق عائداً نقدياً بلغت نسبته 1.5 % على سعر الإقفال في نهاية عام 2020 والبالغ 677 فلساً للسهم الواحد، وكانت التوزيعات النقدية قد بلغت 20 % عن عام 2019 بالإضافة إلى توزيع 10 % أسهم منحة، أي أن البنك خفض من معدلات توزيعاته.

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أقل نشاطاً، حيث انخفض مؤشر قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، وكذلك انخفضت قيمة المؤشر العام (مؤشر الشال). وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 508.3 نقطة، بانخفاض بلغت قيمته 6 نقطة ونسبته 1.2 % عن إقفال الأسبوع الماضي، بينما ظل مرتفعاً بنحو 21.1 نقطة أي ما يعادل 4.3 % عن إقفال نهاية عام 2020.

■ 8.863 مليار دينارات جملة الإيرادات المحصلة حتى نهاية الشهر الحادي عشر من السنة المالية الحالية

■ بنك بيت التمويل يحقق 184.2 مليون دينار أرباحاً صافية خلال نتائج أعماله للسنة المنتهية

البيان	2020/12/31 (ألف دينار كويتي)	2019/12/31 (ألف دينار كويتي)	التغير القيمة	التغير %
مجموع الموجودات	21,502,314	19,390,858	2,111,456	%10.9
مجموع المطلوبات	19,400,916	17,147,483	2,253,433	%13.1
حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	1,936,041	2,060,392	124,351-	%6.0-
مجموع الإيرادات التشغيلية	795,596	814,402	18,806-	%2.3-
مجموع المصروفات التشغيلية	296,037	304,271	8,234-	%2.7-
المخصصات	284,067	196,908	87,159	%44.3
الضرائب	31,270	51,402	20,132-	%39.2-
ربح السنة من العمليات المستمرة	184,222	261,821	77,599-	-29.6%
أرباح (خسائر) السنة بعد الضرائب من العمليات الموقوفة	-	-	-	-
صافي الربح	184,222	261,821	77,599-	%29.6-
المؤشرات				
++العائد على معدل الموجودات	%0.9	%1.4		
++العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	%7.4	%12.7		
++العائد على رأس المال	%25.1	%39.3		
ربحية السهم الأساسية والمخففة العائدة إلى مساهمي البنك (فلس)	19.52	33.12	-13.60	%41.1-
إقفال سعر السهم (فلس)	677	811	-134	%16.5-
مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	34.7	24.5		
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	2.47	2.52		

جدول بياني يوضح مؤشرات أداء بنك بيت التمويل

	الشركة	يوم الختام ٢٥/٠٣/٢٠٢١	يوم الختام ١٨/-٣/٢٠٢١	التغير %	التغير ٢٠٢٠	التغير %
١	بنك الكويت الوطني	٥٧٩,٦	٦٠٣,١	(٣,٩)	٥٧٩,٦	٠,٠
٢	بنك الخليج	١٧٦,٣	١٨١,٢	(٢,٧)	١٧٨,٠	(١,٠)
٣	البنك التجاري الكويتي	٥١٦,٠	٥١٦,٠	٠,٠	٥١٦,٠	٠,٠
٤	البنك الأهلي الكويتي	١٣٢,٣	١٣٣,٦	(١,٠)	١٣٦,٨	(٣,٣)
٥	بنك الكويت الدولي	٢٢٧,٦	٢٢٧,٦	٠,٠	٢٣٦,٧	(٣,٨)
٦	البنك الأهلي المتحد	٣٣٩,٠	٣٣٧,٩	٠,٣	٣١٨,١	٦,٦
٧	بنك برقان	٢٣٦,٥	٢٣٨,٧	(٠,٩)	٢٢٧,٧	٣,٩
٨	بيت التمويل الكويتي	٢,٥٦٦,٢	٢,٥٦٢,٦	٠,١	٢,٢٧٦,١	١٢,٦
	قطاع البنوك	٥٨٧,٧	٥٩٩,٨	(٢,٠)	٥٦٥,٦	٣,٤
٩	شركة التسهيلات التجارية	١٢٩,٢	١٢٩,٩	(٠,٥)	١٣٦,١	(٥,٨)
١٠	شركة الاستثمارات المالية الدولية	٣٤٢,٣	٣٣٠,٣	٣,٦	١٧٩,٦	٩٠,٦
١١	شركة الاستثمارات الوطنية	٢١٣,٩	٢١٣,٩	٠,٠	١٦٩,٤	٢٥,٩
١٢	شركة مشاريع الكويت القابضة	٤١٤,١	٤٢٩,٨	(٣,٧)	٤١٦,٧	(٠,٦)
١٣	شركة السحاب للتنمية والاستثمار	٥٥,٦	٥٤,٠	٣,٠	٦٦,٣	(١٦,١)
	قطاع الاستثمار	٢٠٣,٦	٢٠٥,٨	(١,٠)	١٨٨,٤	٧,٨
١٤	شركة الكويت للتأمين	٨٦,٧	٨٧,٨	(١,٣)	٨٤,٩	٢,١
١٥	مجموعة الخليج للتأمين	٣٧٧,٣	٣٩٢,٧	(٣,٩)	٤٩٥,١	(٢٣,٨)
١٦	الشركة الأهلية للتأمين	١٨٧,٣	١٨٦,٩	٠,٢	١٨٥,٣	١,١
١٧	شركة وربة للتأمين	٩٤,٩	٩٦,٦	(١,٨)	٧٠,٥	٣٤,٦
	قطاع التأمين	١٩١,٧	١٩٥,٠	(٢,٠)	١٧٨,٨	(٤,٩)
١٨	شركة عقارات الكويت	٢٤٣,٩	٢٣٢,٦	٤,٩	٢٠٦,١	١٨,٣
١٩	شركة العقارات المتحدة	١٠٠,٣	١٠١,٤	(١,١)	٩٥,٩	٤,٦
٢٠	الشركة الوطنية العقارية	٢٥٧,٨	٢٦٠,٥	(١,٠)	٢١٩,٧	١٧,٣
٢١	شركة الصالحية العقارية	٢,٢٦٥,٢	٢,٣٠١,٦	(١,٦)	٢,٠٣١,٠	١١,٥
	القطاع العقاري	٢٩١,٤	٢٩١,٢	٠,١	٢٢٤,٤	١٣,٧
٢٢	مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	١٦٥,٣	١٧٢,٤	(٤,١)	١٥٧,٢	٥,٢
٢٣	شركة أسمنت الكويت	٣٣٩,٢	٣٤٨,٢	(٢,٦)	٣٤٨,٢	(٢,٦)
٢٤	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	٣٣٧,٣	٣٤٦,٩	(٢,٨)	٣٠١,٨	١١,٨
	القطاع الصناعي	١٨٩,٢	١٩٥,١	(٣,٠)	١٨١,٠	٤,٥
٢٥	شركة السينما الكويتية الوطنية	١٥٥,١	١٦٠,٨	(٣,٣)	١٦٠,٨	(٣,٣)
٢٦	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	٤,٢٩٦,٩	٤,١٣١,٦	٤,٠	٣,٩٩٠,٠	٧,٧
٢٧	شركة الاتصالات المتنقلة	١,٢٤٣,٥	١,٢١٩,٣	٢,٠	١,١٥٣,٠	٧,٨
٢٨	شركة سنرجي القابضة (ش.م.ك.ع)	٢٣,٨	٢٤,٣	(٢,١)	٢٠,٦	١٥,٥
	قطاع الخدمات	١,٥١٩,٤	١,٤٧٤,٩	٣,١	١,٤١٦,٢	٧,٣
٢٩	شركة نقل وتجارة المواشي	١٥١,١	١٥٣,٣	(١,٠)	١٤٦,١	٣,٤
٣٠	شركة دانة الصفا الغذائية	١٠,٨	١٠,٨	٠,٠	١٠,٨	٠,٠
	قطاع الأغذية	١٥١,٩	١٥٢,٠	(٠,١)	١٥٠,٤	٠,٣
٣١	الشركة للأسمنت والتنمية الصناعية (ش.م.ع)	١١٦,١	١٠٣,٧	(٣,٩)	١٧٥,٨	٠,١
٣٢	شركة دار القيوين للاستثمارات العامة ش.م.ع	٥٦٦,٩	٥٥١,٨	٢,٧	٥٥١,٨	٢,٧
	الشركات غير الكويتية	١٤٧,١	١٤٧,٢	(٠,١)	١٤٩,٢	٠,٩
	مؤشر الشال	٥٠٨,٣	٥١٤,٣	(١,٢)	٤٨٧,٢	٤,٣

جدول مؤشر الشال لـ 32 شركة مدرجة في البورصة

شركة مشفى للخدمات الطبية (ش.م.ك.)

إعلان
دعوة لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية

يسر مجلس إدارة شركة مشفى للخدمات الطبية (ش.م.ك.) دعوة مساهميها لحضور:

1 - اجتماع الجمعية العمومية العادية المقرر عقدها في تمام الساعة (9:30) صباحاً من يوم الأحد الموافق 2021/4/11 في الشرق - شارع خالد بن الوليد - برج المدينة - الدور العاشر

2 - اجتماع الجمعية العمومية العادية المقرر عقدها في تمام الساعة (10:00) صباحاً من يوم الأحد الموافق 2021/4/11 في الشرق - شارع خالد بن الوليد - برج المدينة - الدور العاشر

لذا يرجى من السادة المساهمين مراجعة مقر المكتب الواقع في الشرق - شارع خالد بن الوليد - برج المدينة - ط10 لاستلام نسخة من الميزانية العمومية للسنة المنتهية في 2017/12/31 والميزانية العمومية للسنة المنتهية في 2018/12/31 وجدولي الأعمال واستمارة دعوات حضور / توكيل الجمعيات العامة العادية

والله ولي التوفيق،،

رئيس مجلس الإدارة